في الدعوى المقدمة بهذا الشأن

«الكلية المستعجلة» تقضي بعدم اختصاصها بنظر «وقف الانتخابات»

مرزوق الحبيني

مرزوق الخليفة

مرشحون ينفون شطبهم من قوائم الترشح لـ«أمة 2023» وآخرون يؤكدون
هاني حسين: تلقيت اتصالا قبل قليل من «شؤون الانتخابات» وأبلغوني بشطبي
ماجد المطيري والحبيني وخليفة المرزوق ينفون استبعادهم من قوائم الترشح

في الوقت الذي يقترب فيه يوم الحسم في "أمة 2023" تسارعت الأحداث الانتخابية أمس على مجموعة من الأصعدة التي تخص الشأن الانتخابي.

في هذا الإطار قررت المحكمة الكلية المستعجلة عدم اختصاصها ولائيا بنظر دعوى المطالبة بوقف انتخابات مجلس الأمة 2023.

وفي سياق ذي صلة قال مرشح الدائرة الثالثة هاني حسين: «تلقيت اتصالا قبل قليل من إدارة شؤون الانتخابات وأبلغوني فيه بأنه قد تم شطبي من سجل المرشحين، لذلك سيتم رفع دعوى إدارية أمام المحكمة الكلية يوم الأحد المقبل».

على صعيد متصل نفى عدد من المرشحين أمس شطبهم من قوائم الترشح لانتابات "أمة 2023"، مؤكدين مواصلتهم لحملاتهم الانتخابية.

من جهتها نفت اللجنة الإعلامية لمرشح الدائرة الخامسة ماجد مساعد المطيري مايتم تداوله حول موضوع الشطب من انتخابات مجلس الأمة، مبينةً أنه غير صحيح إطلاقاً.

من جانبه قال مرشح الدائرة الخامسة مرزوق الحبيني: ليس صحيحاً ما يتم تداوله في بعض الحسابات عن شطبي من الترشح لانتخابات مجلس الامة حيث ان وضع ترشحي سليم والحمدلله.

وأضاف: نؤكد للجميع بأننا مستمرون في حملتنا الانتخابية بدعم الشرفاء، وعلى طريق الحق سائرون، وعلى مصلحة الكويت وشعبها حريصون.

بدوره قال مرشح الدائرة الرابعة مرزوق الخليفة: «غير صحيح أبداً ما يتردد عن شطبي من الترشح... ولله الحمد والمنة ترشحي سليم ومستمرون بحملتنا الانتخابية لما فيه خير لمصلحة البلاد والعباد».

المحكمة الكلية

ماجد المطيري

هاني حسين

أكدوا أنها تعد تجربة استثنائية بالرغم من كل العراقيل والتحديات

أكاديميون: الديمقراطية الكويتية نموذج رائد ومتقدم يعزز المشاركة السياسية بين الحاكم والمحكوم

أحمد الشريف

إبراهيم الحمود

حسين عبدالرحمن

عايد المناع

الشريف: العلامة الفارقة في التحول الديمقراطي كانت من خلال المجلس التأسيسي في 1962
الحمود: إنجازات الكويت في المسيرة الديمقراطية انعكست على مكانتها في المجتمع الدولي
المناع: مجلس الأمة يمثل رأس السلطة التشريعية في البلاد وهو أحد أضلاع السلطات الثلاث
عبدالرحمن: للكويت هويتها السياسية المميزة وتنفرد بخصوصية العلاقة التي لا مثيل لها بين الحاكم والمحكومين

أجمع أكاديميون وناشطون في المجال السياسي والإعلامي بأن تجربة الديمقراطية الكويتية تعد نموذجا متقدما ورائدا في المنطقة العربية وملهما لتعزيز المشاركة السياسية.

وأكدوا في لقاءات متفرقة مع "كونا" أول أمس الأربعاء أن الانتخابات الكويتية تعد تجربة استثنائية بالرغم من كل العراقيل والتحديات فهي انتخابات تنافسية تعزز من صلاحيات المؤسسة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة.

وقال أستاذ الإعلام والعلاقات العامة بقسم الإعلام بجامعة الكويت الدكتور أحمد الشريف إن التجربة الديمقراطية الكويتية متجذرة في المجتمع الكويتي وانعكست على العلاقة بين الحاكم والشعب مشيرا إلى أن ملامح هذا النظام السياسي القائم على الشورى والديمقراطية ترسخ منذ مبايعة أهل الكويت لآل الصباح في عام 1752.

وذكر الشريف أن أول تجربة انتخابية في الكويت كانت من خلال إنشاء بلدية الكويت في 1930 التي وضعت أول أسس لمشاركة الكويتيين في شؤون إدارة البلاد وخدمة المجتمع.

وبين أن العلامة الفارقة في التحول الديمقراطي كان من خلال المجلس التأسيسي في 1962 الذي استمر في عمله لمدة عام ووكلت إليه مهمة وضع الدستور الكويتي وتم بعدها إجراء أول انتخابات لمجلس الأمة في يناير 1963 والذي نجح في ترسيخ العملية الديمقراطية.

من جانبه قال أستاذ القانون العام بجامعة الكويت الدكتور ابراهيم الحمود إن إنجازات الكويت في مسيرة التطور الديمقراطي والتنمية قد انعكس على مكانتها وحضورها الفاعل في المجتمع العربي والإقليمي والدولي.

وأضاف الحمود أن التجربة الديمقراطية ترسخت منذ نشأة الدولة الحديثة موضحا أن النظام السياسي يتمتع بمرونة وقدرة على استيعاب الخلافات السياسية من خلال منهجية التباحث والتسويات أو بالاستناد إلى القضاء.

وذكر أن مسيرة الحياة الديمقراطية في البلاد تطورت منذ مرحلة الشورى في عهد الإمارة الأولى عبر الدواوين التي جمعت الحاكم بالمحكومين إلى عهد الدولة الدستورية التي نظمت طبيعة هذه العلاقة من خلال مجلس الأمة.

وأشار إلى أن الدستور عمل على تنظيم نظام الحكم في الكويت من خلال تعزيز نظام قائم على فصل السلطات مع تعاونها كما يؤكد على أن الأمير هو رئيس الدولة ويتولى سلطاته من خلال وزرائه وذاته مصانه لا تمس.

من جهته قال دكتور العلوم السياسية والباحث السياسي الكويتي عايد المناع إن التجربة الكويتية في ممارسة العمل الديمقراطي تعود إلى العام 1921 مع تأسيس أول مجلس شورى في عهد حاكم الكويت الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح ثم توالت العديد من المجالس التشريعية.

وأضاف المناع أن لكل مجتمع تجربته الدمقراطية الخاصة والتي ترتبط بمقومات ثقافية واجتماعية وسياسية لافتا إلى أن هذه التجربة تنفرد بخصوصيتها السياسية التي اكتسبت الثقة والرسوخ في المجتمع.

وأفاد بأن مجلس الأمة يمثل رأس السلطة التشريعية في البلاد وهو أحد أضلاع السلطات الثلاث "التشريعية والتنفيذية والقضائية" ويتمتع بصلاحيات الدور الرقابي على الأداء الحكومي وحدد الدستور أدواته من خلال توجيه الأسئلة البرلمانية واستجواب الوزراء بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء.

وذكر أن استمرار الحياة البرلمانية وتأقلمها مع الظروف الداخلية والخارجية دليل على إيمان السلطة السياسية بأهمية هذه التجربة مع رغبة الشعب الكويتي في استمرارها وتعزيزها.

بدوره قال الصحفي والناشط السياسي حسين عبدالرحمن أن للكويت هويتها السياسية المميزة وتنفرد بخصوصية العلاقة التي لا مثيل لها بين الحاكم والمحكومين.

وأكد عبدالرحمن أن من أهم من معايير هذا النموذج الديمقراطي هو حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية موضحا أن عملية الانتخابات البرلمانية اتسمت بالشفافية والحيادية والمهنية مما انعكس على استمرارية هذا الاستحقاق الديمقراطي في ظل القيادة الحكيمة.

تحت شعار "كلمة جامعة" دعا للتوافقية في العمل السياسي بين الفرقاء

الحمد: أدعو للتركيز على المساحات والأهداف المشتركة بعيدا عن لغة التناحر والتشكيك

أحمد الحمد

قال عضو مجلس الأمة السابق مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة 2023 المهندس أحمد الحمد أنه يخوض الانتخابات الحالية ضمن رؤية تدعو للتركيز على المساحات المشتركة والأهداف التوافقية والابتعاد عن مساحات التناحر والتشكيك كما تدعو للعمل المشترك والتعاون لما فيه خير الوطن وأهله، مشيرا إلى أن شعار حملته الانتخابية الحالية هو كلمة جامعة ينطلق من أننا شركاء في الوطن وإن اختلفنا في وجهات النظر وتأكيدا على الحرص على خدمته واستمرارا لنهجنا الوسطي المعتدل والساعي إلى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة والقائم على احترام الرأي والرأي الآخر ضمن الإطار الديمقراطي التعددي، مطالبا الجميع بالالتزام بالمبادئ الرئيسية لهذا النهج لأن المصلحة الوطنية تتطلب منا ذلك.

وبين الحمد أن حالة الاستقطاب السياسي والتناحر وتبادل التشكيك والاتهام واحتكار الوطنية واتهام الآخرين هي كلها وسائل لتسويق الذات ولا يمكن أن تكون أدوات بناء للوطن أو إصلاح لمشكلاته .. داعيا جميع الفرقاء السياسيين إلى كلمة جامعة وخريطة طريق نحو التغيير الإيجابي تنطلق من الأهداف المشتركة مؤكدا أن هذا المنهج سيكشف الغث من السمين ويظهر للناس من يريد مصالحه الخاصة ممن يسعى لمصلحة الوطن وأهله.

وشدد الحمد على أن الانتخابات هي تربة خصبة للاشاعات داعيا الناخبين أن يفككوا هذه الأداة السلبية بوعيهم وكشفهم لهذه الإشاعات ومطلقيها ومروجيها وعدم الانسياق وراءها تحت قاعدة بسيطة هي كل اتهام بلا دليل هو تشويه مدفوع الثمن، فكل اتهام أو تشهير أو تعريض بالخصوم السياسيين دون سند أو مرجعية أو دليل ما هو إلا إجراء يحسب ضمن دائرة الإشاعات المغرضة والمشبوهة.

وختم الحمد بدعوة الناس للمشاركة الفاعلة في الانتخابات المقبلة وألا يستسلموا لموجو اليأس التي يحاول البعض نشرها بين الناس و بثها في النفوس من خلال التشكيك في الإطار الديمقراطي، مؤكدا أنه لا يصح إلا الصحيح .